الآثار المترتبة على الفساد

للفساد نتائج مكلفة على مختلف نواحي الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ويمكن إجمال أهم هذه النتائج على النحو التالي:

1. **اثر الفساد الإداري على الإيرادات الحكومية:**

تخسر الحكومات مبالغ كبيرة من الإيرادات المستحقة عندما تتم رشوة موظفي الدولة حتى يتجاهلوا جزءا من الإنتاج والدخل والواردات في تقويمهم للضرائب المستحقة على هذا النشاطات الاقتصادية، بالإضافة إلى ذلك تهدر الحكومات كثيرا من مواردها عندما يتم تقديم الدعم إلى الفئات غير المستحقة ولكنها تتمكن من الحصول عليه برشوة أو نفوذ أو أي وسيلة أخرى، وهذا الأمر يوثر بدوره على الأداء الاقتصادي للدولة.

2. **اثر الفساد الإداري على النمو الاقتصادي:**

تشير كثير من الدراسات النظرية والتطبيقية بان الفساد الإداري والمالي له أثارا سلبية على النمو الاقتصادي، حيث أن خفض معدلات الاستثمار ومن ثم خفض حجم الطلب الكلي سيؤدي إلى تخفيض معدل النمو الاقتصادي ويقود الفساد إلى العديد من النتائج السلبية على التنمية الاقتصادية منها:

أ. الفشل في جذب الاستثمارات الخارجية، وهروب رؤوس الأموال المحلية، فالفساد يتعارض مع وجود بيئة تنافسية حرة التي تشكل شرطا أساسيا لجذب الاستثمارات المحلية والخارجية على حد سواء، وهو ما يؤدي إلى ضعف عام في توفير فرص العمل ويوسع ظاهرة البطالة والفقر.

ب. هدر الموارد بسبب تداخل المصالح الشخصية بالمشاريع التنموية العامة، والكلفة المادية الكبيرة للفساد على الخزينة العامة كنتيجة لهدر الإيرادات العامة.

ج. الفشل في الحصول على المساعدات الأجنبية، كنتيجة لسوء سمعة النظام السياسي.

د. هجرة الكفاءات الاقتصادية نظرا لغياب التقدير وبروز المحسوبية والمحاباة في أشغال المناصب العامة.

3. اثر الفساد الإداري على مستوى الفقر وتوزيع الدخل:

يؤدي الفساد الإداري إلى توسيع الفجوة بين الأغنياء والفقراء. وهذا الأثر يتم عبر عدة طرق أهمها:

أ. تراجع مستويات المعيشة يؤدي إلى تراجع معدلات النمو الاقتصادي وهذا يساعد على تراجع المستويات المعيشية.

ب. قد يتهرب الأغنياء من دفع الضرائب ويمارسون سبلا ملتوية للتهرب كالرشوة، وهذا يساعد على تعميق الفجوة بين الأغنياء والفقراء.

ج. يؤدي الفساد إلى زيادة كلفة الخدمات الحكومية مثل: التعليم والسكن وغيرها من الخدمات الأساسية، وهذا بدوره يقلل من حجم هذا الخدمات وجودتها مما ينعكس سلبا على الفئات الأكثر حاجة إلى هذه الخدمات.

4. **اثر الفساد على النواحي الاجتماعية:**

يؤدي الفساد إلى خلخلة القيم الأخلاقية والى الإحباط وانتشار اللامبالاة والسلبية بين أفراد المجتمع، وبروز التعصب والتطرف في الآراء وانتشار الجريمة كرد فعل لانهيار القيم وعدم تكافؤ الفرص.

كما يؤدي الفساد إلى عدم المهنية وفقدان قيمة العمل والتقبل النفسي لفكرة التفريط في معايير أداء الواجب الوظيفي والرقابي وتراجع الاهتمام بالحق العام. والشعور بالظلم لدى الغالبية مما يؤدي إلى الاحتقان الاجتماعي وانتشار الحقد بين شرائح المجتمع وانتشار الفقر وزيادة حجم المجموعات المهمشة والمتضررة وبشكل خاص النساء والأطفال والشباب.

5. **تأثير الفساد على النظام السياسي:**

يترك الفساد آثارا سلبية على النظام السياسي برمته سواء من حيث شرعيته أو استقراره أو سمعته، وذلك كما يلي:

أ. يؤثر على مدى تمتع النظام بالديمقراطية وقدرته على احترام حقوق المواطنين الأساسية وفي مقدمتها الحق في المساواة وتكافؤ الفرص وحرية الوصول إلى المعلومات وحرية الإعلام، كما يحد من شفافية النظام وانفتاحه.

ب. يؤدي إلى حالة يتم فيها اتخاذ القرارات حتى المصيرية منها طبقا لمصالح شخصية ودون مراعاة للمصالح العامة.

ج. يقود إلى الصراعات الكبيرة إذا ما تعارضت المصالح بين مجموعات مختلفة.

د. يؤدي إلى خلق جو من النفاق السياسي كنتيجة لشراء الولاءات السياسية.

ه. يؤدي إلى ضعف المؤسسات العامة ومؤسسات المجتمع المدني ويعزز دور المؤسسات التقليدية، وهو ما يحول دون وجود حياة ديمقراطية.

و. يسيء إلى سمعة النظام السياسي وعلاقاته الخارجية خاصة مع الدول التي يمكن أن تقدم الدعم المادي له، وبشكل يجعل هذه الدول تضع شروطا قد تمس بسيادة الدولة لمنح مساعداتها.

ز. يضعف المشاركة السياسية نتيجة لغياب الثقة بالمؤسسات العامة وأجهزة الرقابة والمساءلة.

وهنالك بعض النتائج وأثار وانعكاسات الفساد.

1. الفساد يعرقل التنمية.
2. خفض وعرقلة وتائر التنمية.
3. تفاقم الأزمة الاقتصادية.
4. الحد من عملية الحراك الاجتماعي
5. انتشار المخدرات والدعارة.
6. تحميل المجتمع أعباء مادية ضخمة.
7. انعدام الثقة بالنظام السياسي.
8. زيادة التفاوت الطبقي والاجتماعي.
9. زيادة الفقر والجريمة.
10. ضعف الفعالية للمجتمع.
11. فساد الأخلاق وانهيار القيم.
12. الإحباط والخيانة بكل أنواعها.
13. تشويه المناخ الاستثماري وإعاقة جذب الاستثمارات.
14. أضعاف شرعية الدولة وتفويض الثقة بالقوانين والمسؤولين.

ما هو الفساد الخارجي؟

الفساد ليس ظاهرة محلية لصيقة بالأنظمة السياسة أو الدول فقط، فقد يكون الفساد عابرا للحدود ومصدره شركات متعددة الجنسيات ومنظمات دولية حكومية وغير حكومية.

وتمارس العديد من الشركات العالمية الكبرى التي تمتد عبر الحدود العديد من السلوكيات التي تشكل صورا للفساد الخارجي كاللجوء للضغط على الحكومات من اجل فتح الأسواق لمنتجاتها أو من اجل الحصول على عقود امتياز لاستغلال الموارد الطبيعية أو إقامة البنى التحتية، كما قد تلجأ إلى أساليب الرشوة للمسؤولين في المناصب العامة لضمان الحصول على هذه الامتيازات، أو لتصريف بضائع فاسدة أو غير مطابقة للمواصفات.

وتبرز السلوكيات الفاسدة لبعض الشركات متعددة الجنسيات خاصة في ظل الدول التي تمر في مراحل انتقالية أو في الأقطار حديثة الاستقلال.

ونظرا لما يمكن أن يلحقه الفساد من أضرار ليس على المستوى المحلي فحسب بل وأيضا على المستوى الدولي خاصة في ظل التوجه نحو حرية التجارة وحرية المنافسة، فقد لجأت العديد من الدول والمنظمات الدولية والكتل الاقتصادية الدولية إلى إبرام اتفاقيات دولية لمكافحة الفساد، حيث أعدّت الأمم المتحدة اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، ومن الاتفاقيات الدولية الأخرى اتفاقية الأمريكتين لمكافحة الفساد، واتفاقية المجلس الأوروبي للقانون الجنائي بشأن الفساد، كذلك بادرت بعض الدول الإفريقية لبلورة اتفاقية لمقاومة الفساد.

وتساعد الاتفاقيات الدولية متعددة الأطراف ضد الفساد على إنجاح جهود مكافحة الفساد في مختلف الدول كما تضفي الصفة الرسمية على الالتزام الحكومي بتنفيذ مبادئ مكافحة الفساد.

آليات مكافحة الفساد

يتصل بمفهوم الفساد مجموعة من المفاهيم الأخرى التي تشكل عناصر أساسية في إستراتيجية مكافحته كالمحاسبة والمساءلة والشفافية والنزاهة، ويمكن توضيح كل منها كما يلي:

1. **المحاسبة**: هي خضوع الأشخاص الذين يتولون المناصب العامة للمساءلة القانونية والإدارية والأخلاقية عن نتائج أعمالهم، أي أن يكون الموظفين الحكوميين مسؤولين أمام رؤسائهم (الذين هم في الغالب يشغلون قمة الهرم في

المؤسسة أي الوزراء ومن هم في مراتبهم) الذين يكونون مسؤولين بدورهم أمام السلطة التشريعية التي تتولى الرقابة على أعمال السلطة التنفيذية.

2. **المساءلة:** هي واجب المسؤولين عن الوظائف العامة، سواء كانوا منتخبين أو معينين، تقديم تقارير دورية عن نتائج أعمالهم ومدى نجاعتهم في تنفيذها، وحق المواطنين في الحصول على المعلومات اللازمة عن أعمال الإدارات العامة (أعمال النواب والوزراء والموظفين العموميين) حتى يتم التأكد من أن عمل هؤلاء يتفق مع القيم الديمقراطية ومع تعريف القانون لوظائفهم ومهامهم، وهو ما يشكل أساسا لاستمرار اكتسابهم للشرعية والدعم من الشعب.
3. **الشفافية:** هي وضوح ما تقوم به المؤسسة ووضوح علاقتها مع المواطنين (المنتفعين من الخدمة أو مموليها) وعلنية الإجراءات والغايات والأهداف، وهو ما ينطبق على أعمال الحكومة كما ينطبق على أعمال المؤسسات الأخرى غير الحكومية.
4. **النزاهة:** هي منظومة القيم المتعلقة بالصدق والأمانة والإخلاص والمهنية في العمل، وبالرغم من التقارب بين مفهومي الشفافية والنزاهة إلا أن الثاني يتصل بقيم أخلاقية معنوية بينما يتصل الأول بنظم وإجراءات عملية.

ما هي إستراتيجية مكافحة الفساد؟

إن تعقد ظاهرة الفساد وإمكانية تغلغلها في كافة جوانب الحياة يقتضي تبني إستراتيجية تقوم على الشمولية والتكامل لمكافحة هذه الظاهرة، على أن يسبق ذلك تحديدا لمفهوم الفساد وأسبابه وأشكاله ومن ثم العمل على التقليل من الفرص والمجالات التي تؤدي إلى وجوده أو تضفي عليه الشرعية والمقبولية من المجتمع. وتعزيز فرص اكتشافه عند حدوثه، وزرضع العقوبات الرادعة بحق مقترفيه.

وينبغي الإشارة إلى أن القضاء على الفساد يتطلب كذلك صحوة ثقافية تبين مخاطره السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وتنشر الوعي بتكاليفه العالية.

كما ينبغي توفر الإرادة من قبل القيادة السياسية لمحاربة الفساد حتى يكون ذلك على مستوى الدولة والمجتمع أو على الأقل بان لا تصطدم توجهات مكافحة الفساد مع السلطة السياسية.

أن محاربة الفساد تتطلب رأيا عاما نشطا وواعيا يتابع الأحداث، ويهتم بالكشف عن حالات الفساد ويعاقب عليها من خلال الحرمان من التأييد الشعبي للعناصر الفاسدة في النظام السياسي.

إن إستراتيجية محاربة الفساد تتطلب استخدام وسائل شاملة ومتواصلة ومتنوعة سياسية وقانونية وجماهيرية وذلك على النحو التالي:

1. تبني نظام ديمقراطي يقوم على مبدأ فصل السلطات، وسيادة القانون، من خلال خضوع الجميع للقانون واحترامه والمساواة أمامه وتنفيذ أحكامه من جميع الأطراف، نظام يقوم على الشفافية والمساءلة.
2. بناء جهاز قضائي مستقل وقوي ونزيه، وتحريره من كل المؤثرات التي يمكن أن تضعف عمله، والالتزام من قبل السلطة التنفيذية على احترام أحكامه.
3. إعمال القوانين المتعلقة بمكافحة الفساد على جميع المستويات، كقانون الإفصاح عن الذمم المالية لذوي المناصب العليا، وقانون الكسب غير المشروع، وقانون حرية الوصول إلى المعلومات، وتشديد الأحكام المتعلقة بمكافحة الرشوة والمحسوبية واستغلال الوظيفة العامة في قانون العقوبات.
4. تطوير دور الرقابة والمساءلة للهيئات التشريعية من خلال الأدوات البرلمانية المختلفة في هذا المجال مثل الأسئلة الموجهة للوزراء وطرح المواضيع للنقاش العلني، وإجراء التحقيق والاستجواب، وطرح الثقة بالحكومة.
5. تعزيز دور هيئات الرقابة العامة كمراقب الدولة أو دواوين الرقابة المالية والإدارية أو دواوين المظالم، التي تتابع حالات سوء الإدارة في مؤسسات الدولة والتعسف في استعمال السلطة، وعدم الالتزام المالي والإداري، وغياب الشفافية في الإجراءات المتعلقة بممارسة الوظيفة العامة.
6. التركيز على البعد الأخلاقي في محاربة الفساد في قطاعات العمل العام والخاص والأهلي وذلك من خلال التركيز على دعوة كل الأديان إلى محاربة الفساد بأشكاله المختلفة، وكذلك من خلال قوانين الخدمة المدنية أو الأنظمة والمواثيق المتعلقة بشرف ممارسة الوظيفة (مدونات السلوك).

7. إعطاء الحرية للصحافة وتمكينها من الوصول إلى المعلومات ومنح الحصانة للصحفيين للقيام بدورهم في نشر المعلومات وعمل التحقيقات التي تكشف عن قضايا الفساد ومرتكبيها.
8. تنمية الدور الجماهيري في مكافحة الفساد من خلال برامج التوعية بهذه الآفة ومخاطرها وتكلفتها الباهظة على الوطن والمواطن، وتعزيز دور مؤسسات المجتمع المدني والجامعات والمعاهد التعليمية والمثقفين في محاربة الفساد والقيام بدور التوعية القطاعية والجماهيرية.

مجالات الإصلاح لمواجهة الفساد الإداري

1. **الإصلاح الهيكلي والسياسي.**

يعتبر البناء الهيكلي وصناعة القرار في النظام السياسي أساس الحكم الراشد والحكيم وبناء علية فان تطوير الواقع الديمقراطي الشورى وتحقيق المشاركة الشعبية الواسعة والحقيقية يقتضيان أعادة النظر في الإطار الناظم للحياة السياسية والديمقراطية وهو الهيكلية السياسية والدستور وعلى الرغم من بلوغ المملكة منذ تأسيسها عمرا ناهز الثمانين عاما غير أن ثمة عددا من المعيقات الدستورية والقانونية والهيكلية لا تزال تعمل على أبطاء حركة التحول الديمقراطي بل وأفرغها من محتواها في بعض الأحيان والمجالات وتقوم قاعدة الإصلاح الهيكلي والدستوري على أساس توسيع المشاركة في صناعة القرار وتحمل الهيئات التي تمارسها لمسئولياتها كاملة أمام ممثلي الشعب وحتى يتمكن الشعب من اختيار من يمثله ويدير شؤونه بحرية كاملة ومساواة حقيقية وكذلك حتى تتمكن الدولة والمجتمع من ممارسة الشفافية وتداول السلطة وبناء قواعد التعددية السياسية والفكرية التي تترجم إلى برامج تنافسية تصب في خدمة المجتمع وتنميته.

2. **الإصلاح في مجال القضاء.**

السلطة القضائية والقضاء النزيه الفاعل المستقل هو المرجعية في تحقيق العدل وهو ملاذ المظلومين والضعفاء في حماية الحقوق ومنع الطغيان من كل مصادره الفردية والجماعية وبكل أشكاله السياسية والمالية والاجتماعية ولا أصلاح حقيقيا بغير أصلاح قضائي.

3. الإصلاح في مجال الحريات العامة وحقوق الإنسان.

أن الشريعة الإسلامية بمقاصدها العليا وهي المحافظة على حياة الإنسان ودينه وعقله وحريته وماله وعرضه تجعل الحرية مساوية للحياة باعتبار الحرية من أميز خصائص الإنسان وهذا يستوجب ضمان سائر الحريات للمواطنين وصيانتها من كل اعتداء.

4. الإصلاح في مجالي التربية والتعليم العالي.

أن التربية والتعليم هي أداة المجتمع والأمة في أعداد الإنسان الصالح وتأهيله لقيادة المستقبل وتطوير الحياة ولذا كان ضروريا حسن اختيار برامج التعليم المختلفة من المدرسة إلى الجامعة بما يحقق الأهداف التربوية والمنهاج والوسيلة وكذلك أحسان اختيار القائمين على هذه المهنة الجليلة وتامين المستلزمات التعليمية التي توفر البيئة التعليمية المناسبة لا سيما وان الوضع التربوي في بلدنا يعاني من أزمات عديدة سواء في الوضع المعلم أو المنهاج أو الإدارة التربوية وهذا عائد إلى السياسات التربوية والتعليمية المتعاقبة ولا سيما في السنوات الأخيرة وفي مختلف المراحل التعليمية.

5. الإصلاح في المجال الاجتماعي.

أن بناء المجتمع بناء سليما صحيحا يحقق التماسك والطمأنينة والسلام الاجتماعي ضرورة لكل تقدم وان ثقة المجتمع بنفسه باحترام إنسانيته وتوفير حرياته الدينية والاقتصادية والسياسية كفيل بتفجير طاقاته وإقامة التوازن المطلوب بين ضمان الحق وأداء الواجب وينهض بالرجل والمرأة على حد سواء وكل ذلك يحتاج إلى عمل شاق وجاد ومستمر، فيجب أصلاح كل من:

1. السياسات الاجتماعية: وذلك بأحياء قيم الخير وإيجاد القدوة الحسنه في كل المجالات وتحقيق الحرية والعدالة الاجتماعية وحماية الطفولة وتوفير الرعاية وتوفير العمل لكل القادرين علية وبسط الرعاية الاجتماعية وبناء الأسرة وتوفير الضمان الصحي الشامل للمواطنين.
2. المرأة: المرأة والرجل هما شقا التكوين الإنساني على حد سواء كما للرجل حقوق وواجبات للمرأة أيضا له الحقوق الواجبات لكن لكل منهم مجال وأولويات وحسب طبيعة المجتمع والظروف التي يعيشوا به.

3. الشباب: يمثل الشباب ذكورا وإناثا الطاقة الفاعلة في المجتمع وهم اغلب الحاضر وكل المستقبل وخاصة في مجتمع أكثر شرائحه العمرية من الشباب كمجتمعنا في الأردن فإذا ما أحسن توجيههم وفتحت أمامهم الأبواب تحولت طاقاتهم ومثاليتهم إلى أنتاج وعلم وتنمية وعلى العكس من ذلك أذا ما أسي توجيههم كما أن الشباب هم مادة التغيير وهدف الإصلاح فلا يتصور أحداث أصلاح وطني شامل في حال غيابهم أو تهميش دورهم وحقوقهم.
4. المجتمع: نظرا لتداخل أبعاد الإصلاح الشامل السياسي والاجتماعي والثقافي فاننا نؤكد على الأبعاد الاجتماعية عدة منها تسهيل عملية بناء الأسرة وحمايتها وأحياء وتعزيز قيم العزة ورفض الظلم والاستبداد وبناء مجتمع مدني وتعميق المسؤولية الذاتية.

6. الإصلاح في مجال الثقافة والأعلام والتوجيه.

نظرا لما للثقافة والأعلام من دور عظيم في تشكيل عقلية المواطن وبناء شخصية الأمة والحفاظ على هويتها العربية والإسلامية الأصيلة.

7. الإصلاح في مجال السياسة والعلاقات الخارجية.

يتمتع الأردن بموقع جغرافي متميزا وفر له أهمية استراتيجيه متميزة لدى مختلف القوى والأطراف الدولية منها والإقليمية على حد سواء ولذلك حظيت سياسته الخارجية باهتمام دولي وعربي وإسلامي خاص تبعا لموقعه.

الوسائل والأدوات لمعالجة الفساد الإداري

أن الفساد الإداري آفة لا تقل خطورة عن أي آفة مهلكة، وأي آفة لا نتصدى لها نشرت جذورها فأنها لا تبقي ولا تذر، وتقتل كل الإمكانيات المتاحة للأمة سواء المادية منها أو القدرات البشرية، وكم من امة من الأمم ذهب لجمها بل وزالت من الوجود بسبب الترهل الذي سببه تراخيها عن محاربة تلك الآفة.

ومن الثابت بان الفساد الإداري والمالي هو أكبر معوق للتنمية، وقد ازداد الاهتمام بهذا الموضوع للأسباب متعددة منها:

1. انفتاح الدول بعضها على بعض.

2. سرعة انتشار المعلومات.
3. زيادة مشاركة الشعوب في صنع القرار.
4. تأثر مصالح الدول الصناعية والنامية من انتشار هذا الظاهرة.

وتعريف الإصلاح الإداري على انه: "إدخال تعديل في التنظيمات أدارية قائمه أو استحداث تنظيمات أدارية جديدة وإصدار الأنظمة والقوانين واللوائح اللازمة لذلك".

"هنالك بعض الآليات والسياسات والإجراءات التي يمكن أتباعها لتحقيق الإصلاح للقطاعات التي عانت من الفساد الإداري:

1. تثقيف المجتمع وتحويل الولاء بصورة تدريجية من العائلة والعشيرة إلى الدولة والقانون.
2. نشر التعليم الذي يساعد على تطوير الطرق العلمية لمعالجة المشاكل الحكومية والإدارية.
3. خلق رأي عام يرفض الفساد أما لأنه خطا من الناحية الأخلاقية أو انه غير مجد من الناحية العلمية أو السببين معا.
4. التنمية الاقتصادية الشاملة مع تكافؤ الفرص وتكريس العدالة فمكافحة الفساد تعتمد كما يدلي الخبراء تكون فعالة عندما يكون كثير من الأفراد مناهضين للفساد وذلك عبر تنمية التجارة والصناعة التي تمهد تمهيدا فاعلا لزيادة نسبة ودور المتمتعين في المجتمع بالرفاه المادي النسبي وفي الثقافة والمبادئ والقيم الأخلاقية والفضائل وحرية الفكر والتعبير عن الرأي.

وحين يصبح اكبر عدد من الأفراد من هذا الصنف في المجتمع وهو غالبا ما يطلق على الطبقة المتوسطة تصبح قاعدة مكافحة الفساد عريضة اجتماعيا وهي الطبقة التي تكون فاعلة في القضاء على الفساد والإنسان في الغالب عندما يتمتع بشيء من الرفاهية وبالثقافة وما نحو ذلك فانه يكون جاهزا أن يوضع ضمن أي برنامج استراتيجي لمكافحة الفساد إضافة إلى انه فاعل حميمي في التنمية.

5. ترسيخ الديمقراطية بكونها تلغي المركزية والفساد الناتج عنها.
6. تنمية الشريحة المهنية ودفعها لرفع مستواها الحرفي والمهني والأخلاقي وزيادة ترابطها

3. الشباب: يمثل الشباب ذكورا وإناثا الطاقة الفاعلة في المجتمع وهم اغلب الحاضر وكل المستقبل وخاصة في مجتمع أكثر شرائحه العمرية من الشباب كمجتمعنا في الأردن فإذا ما أحسن توجيههم وفتحت أمامهم الأبواب تحولت طاقاتهم ومثاليتهم إلى أنتاج وعلم وتنمية وعلى العكس من ذلك أذا ما أسي توجيههم كما أن الشباب هم مادة التغيير وهدف الإصلاح فلا يتصور أحداث أصلاح وطني شامل في حال غيابهم أو تهميش دورهم وحقوقهم.
4. المجتمع: نظرا لتداخل أبعاد الإصلاح الشامل السياسي والاجتماعي والثقافي فأننا نؤكد على الأبعاد الاجتماعية عدة منها تسهيل عملية بناء الأسرة وحمايتها وأحياء وتعزيز قيم العزة ورفض الظلم والاستبداد وبناء مجتمع مدني وتعميق المسؤولية الذاتية.

6. الإصلاح في مجال الثقافة والأعلام والتوجيه.

نظرا لما للثقافة والأعلام من دور عظيم في تشكيل عقلية المواطن وبناء شخصية الأمة والحفاظ على هويتها العربية والإسلامية الأصيلة.

7. الإصلاح في مجال السياسة والعلاقات الخارجية.

يتمتع الأردن بموقع جغرافي متميزا وفر له أهمية استراتيجيه متميزة لدى مختلف القوى والأطراف الدولية منها والإقليمية على حد سواء ولذلك حظيت سياسته الخارجية باهتمام دولي وعربي وإسلامي خاص تبعا لموقعه."

الوسائل والأدوات لمعالجة الفساد الإداري

أن الفساد الإداري آفة لا تقل خطورة عن أي آفة مهلكة، وأي آفة لا نتصدى لها نشرت جذورها فأنها لا تبقي ولا تذر، وتقتل كل الإمكانيات المتاحة للأمة سواء المادية منها أو القدرات البشرية، وكم من امة من الأمم ذهب لجمها بل وزالت من الوجود بسبب الترهل الذي سببه تراخيها عن محاربة تلك الآفة.

ومن الثابت بان الفساد الإداري والمالي هو اكبر معوق للتنمية، وقد ازداد الاهتمام بهذا الموضوع للأسباب متعددة منها:

1. انفتاح الدول بعضها على بعض

2. سرعة انتشار المعلومات.
3. زيادة مشاركة الشعوب في صنع القرار.
4. تأثر مصالح الدول الصناعية والنامية من انتشار هذا الظاهرة.

وتعريف الإصلاح الإداري على انه: إدخال تعديل في التنظيمات أدارية قائمه أو استحداث تنظيمات أدارية جديدة وإصدار الأنظمة والقوانين واللوائح اللازمة لذلك.

هنالك بعض الآليات والسياسات والإجراءات التي يمكن أتباعها لتحقيق الإصلاح للقطاعات التي عانت من الفساد الإداري:

1. تثقيف المجتمع وتحويل الولاء بصورة تدريجية من العائلة والعشيرة إلى الدولة والقانون.
2. نشر التعليم الذي يساعد على تطوير الطرق العلمية لمعالجة المشاكل الحكومية والإدارية.
3. خلق رأي عام يرفض الفساد أما لأنه خطا من الناحية الأخلاقية أو انه غير مجد من الناحية العلمية أو السببين معا.
4. التنمية الاقتصادية الشاملة مع تكافؤ الفرص وتكريس العدالة فمكافحة الفساد تعتمد كما يدلي الخبراء تكون فعالة عندما يكون كثير من الأفراد مناهضين للفساد وذلك عبر تنمية التجارة والصناعة التي تمهد تمهيدا فاعلا لزيادة نسبة ودور المتمتعين في المجتمع بالرفاه المادي النسبي وفي الثقافة والمبادئ والقيم الأخلاقية والفضائل وحرية الفكر والتعبير عن الرأي.

وحين يصبح اكبر عدد من الأفراد من هذا الصنف في المجتمع وهو غالبا ما يطلق على الطبقة المتوسطة تصبح قاعدة مكافحة الفساد عريضة اجتماعيا وهي الطبقة التي تكون فاعلة في القضاء على الفساد والإنسان في الغالب عندما يتمتع بشيء من الرفاهية وبالثقافة وما نحو ذلك فانه يكون جاهزا أن يوضع ضمن أي برنامج استراتيجي لمكافحة الفساد إضافة إلى انه فاعل حميمي في التنمية.

5. ترسيخ الديمقراطية بكونها تلغي المركزية والفساد الناتج عنها.
6. تنمية الشريحة المهنية ودفعها لرفع مستواها الحرفي والمهني والأخلاقي وزيادة ترابطها

7. نشر النفوذ والثروة والمكانة الاجتماعية بين أفراد المجتمع عامة كي لا يكون حكرا على السياسيين.
8. زيادة أعداد المحاسبين المهرة وإعلاء شانهم والاعتراف بدورهم ومكانتهم قانونيا وميدانيا واجتماعيا.
9. التطبيق الحكيم والحازم للقوانين الخاصة بالتفتيش الإداري والمالي.
10. ترويج القيم الدينية والأخلاقية.
11. التحفيز على القيام بالواجب والإتقان وعدم ارتكاب الفساد بطرق متنوعة بما في ذلك الترغيب والترهيب.
12. تحديد الرواتب بشكل يمنع الموظف من التفكير في ارتكاب جريمة الفساد ورؤيته للثمن الناهض جراء هذا العمل.
13. السيطرة الصارمة والقاطعة على الحدود مع دول الجوار ومنع المعاملات المشبوهة التي تتم في معظمها على الحدود ومن أهمها تجارة المخدرات وتجارة الأسلحة والاتجار بالبشر وما يشبه وهي بمجملها تحتاج إلى الفساد الإداري والاقتصادي والسياسي.
14. مكافحة طرق غسيل الأموال.
15. وضع استراتيجيات تكافح البطالة والتضخم الذين يولدان الفساد.
16. تطوير أداء الأحزاب السياسية واستمالتها إلى التفاعل الايجابي بدلا من التحزب.
17. تحديد القطاع العام من خلال خصخصته بعيدا عن الثورية وحرق المراحل مع الدعم التدريجي والمؤقت والمشروط للقطاع الخاص وذلك لان الفساد أكثر شيوعا في القطاع الخاص.
18. جعل الفرص الاقتصادية أكثر من الفرص السياسية في المجتمع سيما تلك الفرص السياسية بشيء من الترفيه الاقتصادي.
19. تدعيم وترسيخ الاقتصاد الحر الذي يعتمد على السوق فالحكومة عندما تتولى قيادة السوق فسيكون الفساد مروعا بحسب التجارب السالفة والكثيرة بهذا المضمار.

20. مكافحة البيروقراطية الإدارية من خلال تكريس اللامركزية الإدارية بكل مرونتها.

21. استخدام نظام جديد لتقييم الأداء في المؤسسات الحكومية.

22. تشكيل لجنة عليا مستقلة مهمتها مكافحة الفساد."

أهم المبادرات والوثائق الدولية لمكافحة الفساد

أولا: اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد: إن الدول الأطراف في هذه الاتفاقية، إذ تقلقها خطورة ما يطرحه الفساد من مشاكل ومخاطر على استقرار المجتمعات وأمنها، مما يقوّض مؤسسات الديمقراطية وقيمها والقيم الأخلاقية والعدالة، ويعرّض التنمية المستدامة وسيادة القانون للخطر،وإذ تقلقها أيضا الصلات القائمة بين الفساد وسائر أشكال الجريمة، وخصوصا الجريمة المنظمة والجريمة الاقتصادية، بما فيها غسل الأموال، وإذ تقلقها كذلك حالات الفساد التي تتعلق بمقادير هائلة من الموجودات، يمكن أن تمثل نسبة كبيرة من موارد الدول، والتي تهدّد الاستقرار السياسي والتنمية المستدامة لتلك الدول، واقتناعا منها بأن الفساد لم يعد شأنا محليا بل هو ظاهرة عبر وطنية تمس كل المجتمعات والاقتصادات، مما يجعل التعاون الدولي على منعه ومكافحته أمرا ضروريا، واقتناعا منها أيضا بأن إتباع نهج شامل ومتعدد الجوانب هو أمر لازم لمنع الفساد ومكافحته بصورة فعالة،واقتناعا منها كذلك بأن توافر المساعدة التقنية يمكن أن يؤدي دورا هاما، بما في ذلك عن طريق تدعيم الطاقات وبناء المؤسسات، في تعزيز قدرة الدول على منع الفساد ومكافحته بصورة فعالة، واقتناعا منها بأن اكتساب الثروة الشخصية بصورة غير مشروعة يمكن أن يلحق ضررا بالغا بالمؤسسات الديمقراطية والاقتصادات الوطنية وسيادة القانون، وإذ عقدت العزم على أن تمنع وتكشف وتردع، على نحو أنجع، وكذلك الاستيلاءات الدولية للموجودات المكتسبة بصورة غير مشروعة، وأن تعزز التعاون الدولي في مجال استرداد الموجودات، وإذ تسلمّ بالمبادئ الأساسية لمراعاة الأصول القانونية في الإجراءات الجنائية وفي الإجراءات المدنية أو الإدارية للفصل في حقوق الملكية، وإذ تضع في اعتبارها أن منع الفساد والقضاء

عليه هو مسؤولية تقع على عاتق جميع الدول، وأنه يجب عليها أن تتعاون معا بدعم ومشاركة أفراد وجماعات خارج نطاق القطاع العام، كالمجتمع الأهلي والمنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المحلي، إذا كان يراد لجهودها في هذا المجال أن تكون فعالة، وإذ تضع في اعتبارها أيضا مبادئ الإدارة السليمة للشؤون والممتلكات العمومية، والإنصاف والمسؤولية والتساوي أمام القانون وضرورة صون النزاهة وتعزيز ثقافة تنبذ الفساد، وإذ تثني على ما تقوم به لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة من أعمال في ميدان منع الفساد ومكافحته، وإذ تستذكر الأعمال التي اضطلعت بها المنظمات الدولية والإقليمية الأخرى في هذا الميدان، بما في ذلك أنشطة مجلس أوروبا والاتحاد الأوروبي والاتحاد الإفريقي ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومنظمة الدول الأمريكية ومجلس التعاون الجمركي (المعروف أيضا باسم المنظمة العالمية للجمارك) وجامعة الدول العربية، وإذ تحيط علما مع التقدير بالصكوك المتعددة الأطراف لمنع الفساد ومكافحته، بما فيها اتفاقية البلدان الأمريكية لمكافحة الفساد، التي اعتمدتها منظمة الدول الأمريكية في 29 آذار/ مارس 1996، واتفاقية مكافحة الفساد بين موظفي الجماعات الأوروبية أو موظفي الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، التي اعتمدها مجلس الاتحاد الأوروبي في 26 أيار/ مايو 1997، واتفاقية مكافحة رشو الموظفين العموميين الأجانب في المعاملات التجارية الدولية، التي اعتمدتها منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي في 21 تشرين الثاني/ نوفمبر 1997، واتفاقية القانون الجنائي بشأن الفساد، التي اعتمدتها اللجنة الوزارية لمجلس أوروبا في 27 كانون الثاني/ يناير 1999، واتفاقية القانون المدني بشأن الفساد، التي اعتمدتها اللجنة الوزارية لمجلس أوروبا في 4 تشرين الثاني/ نوفمبر 1999، واتفاقية الاتحاد الأفريقي لمنع الفساد ومحاربته، التي اعتمدها رؤساء دول وحكومات الاتحاد الإفريقي في 12 تموز/ يوليه 2003، وإذ ترحب بدخول اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية حيّز النفاذ في 29 أيلول/ سبتمبر 2003.

ثانياً: وثيقة الإسكندرية آذار 2004: بلورت وثيقة الإسكندرية رؤية عربية أصيلة حول قضايا الإصلاح وأولوياتها وتضمنت عدة محاور للإصلاح وهي: الإصلاح السياسي، الإصلاح الاجتماعي، الإصلاح الثقافي، آليات المتابعة مع المجتمع المدني، الإصلاح الاقتصادي.

ثالثاً: إعلان باريس: نحن موقعو هذا النداء، قادمون من الشمال ومن الجنوب ومن الشرق ومن الغرب، نندد بالأفعال الكاسحة للفساد الكبير.

رابعاً: مبادرة الشرق الأوسط الكبير: ورقة عمل أمريكية مقدمة لمؤتمر دول مجموعة الثماني، كما نشرتها جريدة الحياة. شباط/ فبراير 13، 2005.

خامساً: إعلان تونس. القمة العربية، تونس. 22-23 أيار/ مايو، 2004

سادساً: وثيقة مسيرة التطوير والتحديث والإصلاح. القمة العربية، تونس. 22-23 أيار/ مايو، 2004.

التصنيف العالمي لمراتب الفساد.

أين يقع الأردن وباقي الدول العربية على مقياس الفساد، على الصعيدين العربي والعالمي؟

للإجابة عن هذا السؤال، لا بدا أول الأمر الإشارة إلى عدد من الخصائص في القياس التجميعي الذي أوردته منظمة الشفافية في تقريرها الصادر في عام 2004 عن مدركات الفساد في مائة وثلاثة وثلاثين بلدا في العالم 2003. أن ترتيب البلدان التي تحتل المراتب العليا والمتقدمة من جهة انتشار الفساد أو عدمه يرتكز إلى مجموعة أوسع من المسوح ومصادر المعلومات. ويتميز بمعادلات للخطأ اقل بكثير مما هو عليه الحال في البلدان النامية التي تحتل مراتب متوسطة أو متدنية على مقياس يبلغ في حده الأفضل الأعلى عشر درجات، وينخفض تدرجيا إلى درجة واحدة. وتنعكس هذا الخصائص على مصداقية المراتب التقويمية التي حصلت عليها الدول ((العشر الأوائل)) أذا جاز التعبير.

وتقع المجموعة العربية، ومن بينها الأردن، بين المراتب المتقدمة العليا في قيم مؤشرات الفساد في الدول الصناعية، والدنيا في البلدان النامية. ومن بين 133 دولة،

مفهوم المسؤولية الاجتماعية:

1. المفهوم :

لقد رافق التطور في مسؤوليات منظمات الأعمال تجاه مجتمعاتها تصاعداً في تأثيرات المجتمع وضغوطه لأن تتبنى إدارة منظمات الأعمال هذه مزيداً من أهداف المجتمع وتطلعاته، أدت هذه الضغوط إلى أن تتبنى منظمات الأعمال مزيداً من الالتزام للطلب الاجتماعي سواءً كان مفروضاً بحكم القانون أو بالمبادرات التي تقوم بها لإرضاء المجتمع.

وهكذا ظهرت المسؤولية الاجتماعية كتفاعل لعدة عوامل منها :

أ. تصاعد ضغوط المجتمع وتناميها مع التوسع في حجوم منظمات الأعمال وتعقد علاقاتها.

ب: إسهام أكبر لمنظمات الأعمال في تطوير نوعية الحياة والارتقاء بها.

ج. ضرورة إسهام منظمات الأعمال في تعزيز القيم الإنسانية والاجتماعية.

د. أهمية رضا المجتمع وقبوله لأهداف منظمات الأعمال ووسائل عملها.

هـ. التطور في وعي الإنسان وإدراكه لذاته وللمجتمع.

و. الاهتمام العالي الذي تبديه الجامعات العالمية الكبرى ومراكز البحوث بتدريس مساقات تخص علاقة الأعمال بالمجتمع.

ز. تراكم البحوث العلمية النظرية منها والتطبيقية في هذا المجال.

وعلى هذا الأساس فقد أورد الباحثون وجهات نظر متعددة بشأن مفهوم المسؤولية الاجتماعية آخذين بنظر الاعتبار ما ورد في النقاط أعلاه كأساس لتوضيح آرائهم. لقد كان ينظر للمسؤولية الاجتماعية على أنها عقد بين المنظمة والمجتمع تلتزم بموجبه المنظمة بإرضاء المجتمع وتحقيق ما يتفق مع الصالح العام ولكن Berman يشير إلى أن الوصول إلى تشخيص متكامل للمسؤولية الاجتماعية في منظمات الأعمال في حقيقة الأمر ليس بالعملية السهلة بل إنها معقدة جداً ويرجع هذا بالأساس إلى أمرين الأول يتمثل بوجود عدد كبير من أصحاب المصالح الذين

تتعدد أهدافهم وتتباين بل وتتناقض أحياناً والثاني وجود فجوة Gap بين ما يتوقعه المجتمع من هذه المنظمات وبين ما يتصوره رجال الأعمال من إمكانيات يمكن أن تقدمها منظماتهم للمجتمع.(Bernan, 1979, P.83)

إننا نعتقد أن هذه الفجوة يمكن تقليلها من خلال زيادة الثقة المتبادلة بين الأعمال والمجتمع من خلال زيادة شفافية الأنشطة التي تمارسها منظمات الأعمال في المجتمع. من وجهة نظر Robbins فإن المسؤولية الاجتماعية تستند إلى اعتبارات أخلاقية مركزة على الأهداف بشكل التزامات بعيدة الأمد آخذة في الاعتبار مبادرات منظمة الأعمال الحقيقية للوفاء بهذه الالتزامات وبما يعزز صورتها في المجتمع .(Robbins, 1999, P.147) .

إن النقد المستمر الحاصل لمفهوم تعظيم الأرباح أفرز بوادر حقيقية لأن تتبنى منظمات الأعمال دوراً أكبر تجاه البيئة التي تعمل فيها وفي هذا الإطار عرف Drucker المسؤولية الاجتماعية بأنها التزام منظمة الأعمال تجاه المجتمع الذي تعمل فيه.(Drucker, 1977, P.584) . لقد شكل هذا التعريف منطلق لدراسات لاحقة فتحت الباب واسعاً لدراسة الموضوع في اتجاهات وتوجهات مختلفة، فقد أشار Strier إلى كون المسؤولية الاجتماعية تمثيل لتوقعات المجتمع لمبادرات منظمات الأعمال في مجال المسؤولية التي تتحملها منظمات الأعمال تجاه المجتمع وبما يتجاوز الحد الأدنى من الإذعان للقانون وبصورة لا تضر بقيام منظمة الأعمال بوظائفها الأساسية للحصول على عائد مناسب من استثماراتها. (Strier, 1979, P.9)

وطرح Holms و جهة نظر أخرى بشأن المسؤولية الاجتماعية واعتبرها التزاماً على منظمة الأعمال تجاه المجتمع الذي تعمل فيه وذلك عن طريق المساهمة في مجموعة كبيرة من الأنشطة الاجتماعية مثل محاربة الفقر وتحسين الخدمات الصحية ومكافحة التلوث وخلق فرص عمل وحل مشكلة الإسكان والمواصلات وغيرها (Holms, 1985, P435) وتجدر الإشارة إلى أن رأياً طُرح من قبل الباحث Robbins ميز فيه بين المسؤولية الاجتماعية Social Responsibility

والاستجابة الاجتماعية Social Responsiveness وفق مجموعة من الأبعاد مشيراً إلى أن الأولى تستند إلى اعتبارات أخلاقية مركزة على النهايات من الأهداف بشكل التزامات بعيدة المدى، في حين أن الاستجابة الاجتماعية ما هي إلا الرد العملي بوسائل مختلفة على ما يجري من تغييرات وأحداث اجتماعية على المديين المتوسط والقريب . (Robbins; 1999, P.149)

ولو رجعنا إلى الأبحاث الرائدة لـ (Carroll) في هذا المجال نجد أنه قد أوضح كون المسؤولية الاجتماعية مفهوم يشتمل على أربعة جوانب رئيسية : الأول يتمثل بالمسؤولية الاقتصادية والثاني بالمسؤولية القانونية والثالث بالمسؤولية الخيّرة والرابع بالمسؤولية الأخلاقية. (Carroll, 1991, P.42)

تتعدد التعاريف وتتباين بسبب أن الموضوع يكتسب أهمية متزايدة يوماً بعد يوم. أن هذا الأمر يعبر عن كون المسؤولية الاجتماعية في حقيقتها تركيب معقد Complex Construction وليس مفهوماً مبسطاً قابلاً للقياس بمعايير موحدة عالمياً أو حتى إقليمياً. إن السبب في ذلك يعود إلى دخول متغيرات حضارية وثقافية ودينية وأمور أخرى غيرها وقد أشار أحد الباحثين في هذا المجال أن مفهوم المسؤولية الاجتماعية هو مفهوم لم تحدد أبعاده بدقة حتى يومنا هذا. ولهذا السبب فإن هناك حيرة لدى منظمات الأعمال لتحديد المدى الذي يجب أن تصل إليه مسؤوليتهم الاجتماعية والأفق الذي تنطلق منه هذه المسؤولية (Steckmest 1982,). إن المسؤولية الاجتماعية تمثل نشاطاً مرتبطاً ببعدين أساسيين أحدهما داخلي Internal Responsibility يتمثل بإسهام المنظمة في تطوير العاملين وتحسين حياتهم والبعد الثاني خارجي External Responsibility ينعكس في مبادرات منظمة الأعمال في التدخل لمعالجة الإشكالات والمشاكل التي يعاني منها المجتمع. (Steiner and Miner, 1977, P.141)

وإذا كانت الأفكار الأولى المقدمة لتوضيح معنى المسؤولية الاجتماعية تنظر إلى المسؤولية الاجتماعية على أنها أعمال خيرية أو مبادرات إنسانية تقوم بها منظمات الأعمال لصالح جهات معينة في المجتمع فإن الفترات الأخيرة وما حصل فيها من تطور جعل هذا المنظور لا يستجيب لما حصل من تغييرات في بيئة الأعمال والحياة بشكل عام خصوصاً في ظل ظواهر عالمية جديدة مثل العولمة والخصخصة والتطور التكنولوجي وضمور دور الدولة وانتشار جمعيات حماية البيئة وقوة دور جماعات الضغط وحقوق الإنسان لذلك نجد أن الأدبيات في الفترات الأخيرة قد نحت منحىً جديداً يقدم المسؤولية الاجتماعية في إطار أكثر شمولية وأوسع معنى وضمن هذا الإطار تأتي أفكار Robbins حول مفهوم المسؤولية الاجتماعية المشار إليها سابقاً. وهكذا انتقل مفهوم المسؤولية الاجتماعية من مفهوم ضيق للتعامل مع أحداث بيئية آنية إلى هدف استراتيجي يتطلب إعطاءه أهمية كبيرة في التخطيط الاستراتيجي بعيد الأمد وقد أكد هذا الرأي Daft ذاكراً أن المسؤولية الاجتماعية هي واجب إدارة المنظمة الأساسي في اتخاذ القرارات المهمة والأفعال بطريقة تحقق رفاهية للمجتمع ومصالحه (Daft, 2002, P143) وهكذا يبدو لنا من خلال ما طرح من أفكار سابقة حول المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال أن هذه المسؤولية ما هي إلا واجب والتزام من جانب منظمات الأعمال تجاه المجتمع بشرائحه المختلفة أخذة بنظر الاعتبار التوقعات بعيدة المدى لهذه الشرائح ومجسدة إياها بصور عديدة يغلب عليها طابع الاهتمام بالعاملين وبالبيئة شرط أن يكون هذا التوجه طوعاً ومتجاوزاً الالتزامات المنصوص عليها قانوناً. إن هذا التعريف وغيره يمكن أن يمثل تعريفاً إجرائياً يعتمد لأغراض البحوث والدراسات الميدانية لمعرفة المدى الذي تتبناه أي منظمة من مسؤولية في هذا الإطار.

2. أهمية المسؤولية الاجتماعية :

قبل أن نتناول وجهات نظر المؤيدين والمعارضين لتبني المنظمة لمزيد من الدور الاجتماعي، فإننا نجد أن هناك اتفاقاً عاماً بكون المسؤولية الاجتماعية بحدود معينة تمثل صيغة عملية مهمة ومفيدة لمنظمات الأعمال في علاقاتها مع مجتمعاتها، بمعنى أن الوفاء بالمسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال يحقق لها العديد من الفوائد يقف في مقدمتها تحسين صورة المنظمة بالمجتمع وترسيخ المظهر الإيجابي لدى العملاء والعاملين وأفراد المجتمع بصورة عامة خاصة إذا اعتبرنا أن المسؤولية الاجتماعية تمثل مبادرات طوعية للمنظمة اتجاه أطراف متعددة ذات مصلحة مباشرة أو غير مباشرة من وجود المنظمة Stakeholders مفترضين أن ما ينص عليه القانون من أعمال اجتماعية مطلوبة من منظمات الأعمال هو في حقيقة الأمر مسؤولية اجتماعية في خدودها الدنيا لأن خرقها يضع المنظمة أمام مساءلة قانونية وهكذا تكون المنظمة ذات توجه اجتماعي كلما زادت مبادراتها الطوعية. إن المسؤولية الاجتماعية تضفي تحسيناً على مناخ العمل السائد في منظمة الأعمال وتؤدي إلى إشاعة التعاون والترابط بين مختلف الأطراف. كذلك فإنها تمثل تجاوباً فعالاً مع التغييرات الحاصلة في حاجات المجتمع وانتقالها إلى الحاجات الاجتماعية وتحقيق جانب من ذاتية الفرد والمجموعة (عبد الرحمن، 1997، ص 198).

ويمكن أن نفرز عدة أوجه إيجابية لإدراك المسؤولية الاجتماعية تتجسد أهميتها من خلال المردود المتحقق للجهات الثلاث الرئيسية التي ستجني الفائدة من هذا الالتزام ونعني بها هنا المجتمع والدولة والمنظمة. فبالنسبة للمنظمة، فبالإضافة إلى ما ذكر أعلاه من فوائد فإن هناك فوائد أخرى تتمثل في المردود المادي والأداء المتطور والقبول الاجتماعي والعلاقة الإيجابية مع المجتمع وغيرها. أما المجتمع فإن العائد الذي سيتحقق له جراء اهتمام منظمات الأعمال على اختلاف أنواعها

بتبني نمط معين من المسؤولية الاجتماعية فإنه يمكن أن يلخص بالآتي (الغالبي ومنهل، 2004، ص 106-107):

أ. زيادة التكافل الاجتماعي بين مختلف شرائح المجتمع مع خلق شعور عالي بالانتماء من قبل الأفراد ذوي الاحتياجات الخاصة كالمعوقين وقليلي التأهيل والأقليات والمرأة والشباب وغيرهم.

ب. الاستقرار الاجتماعي نتيجة لتوفر نوع من العدالة الاجتماعية وسيادة مبدأ تكافؤ الفرص الذي هو جوهر المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال.

ج. تحسين نوعية الحياة في المجتمع سواء من ناحية البنية التحتية أو الناحية الثقافية.

د. ازدياد الوعي بأهمية الاندماج التام بين منظمات المجتمع المختلفة ومختلف الفئات ذات المصلحة .

هـ. تحسين التنمية السياسية انطلاقاً من زيادة التثقيف بالوعي الاجتماعي على مستوى الأفراد والمجموعات والمنظمات وهذا سيساهم بالاستقرار السياسي والشعور بالعدالة الاجتماعية.

و. كون المسؤولية الاجتماعية مرتبطة بمفاهيم أساسية كتقليل السرية بالعمل والشفافية والصدق في التعامل فإن هذه الجوانب تزيد من الترابط الاجتماعي وازدهار المجتمع على مختلف المستويات .

وأخيراً، فإن الدولة هي أحد المستفيدين الرئيسيين من إدراك منظمات الأعمال لدورها الاجتماعي حيث أن هذا سيؤدي إلى تخفيف الأعباء التي تتحملها الدولة في سبيل أداء مهماتها وخدماتها الصحية والتعليمية والثقافية والاجتماعية الأخرى. كذلك فإننا نتوقع أن عوائد الدول ستكون أفضل بسبب وعي المنظمات بأهمية المساهمة العادلة والصحيحة في تحمل التكاليف الاجتماعية المختلفة ورفد الدولة بمستحقاتها من الضرائب والرسوم والمساهمة في القضاء على البطالة والتطور التكنولوجي وغيرها من المجالات التي تجد الدولة الحديثة نفسها غير قادرة على

القيام بأعبائها جميعاً بعيداً عن تحمل منظمات الأعمال الخاصة دورها في هذا الإطار .

الجذور التاريخية للمسؤولية الاجتماعية

Historical Development of the Social Responsibility Concept

إن المتتبع لتطور مفهوم المسؤولية الإجتماعية يستطيع أن يلمس تغيرات مهمة وإضافات نوعية أدت إلى إثراء هذا المفهوم عبر الزمن. إن وضع حد فاصل بين فترات زمنية لغرض تأشير مراحل دقيقة لتطور المفهوم غير ممكن وذلك لتداخل الأحداث وتأثيراتها المتبادلة وبالتالي فإن محاولتنا لتتبع نضوج مفهوم المسؤولية الاجتماعية على ما هي عليه اليوم هي رصد لأبرز حالات الانتقال بالمفهوم من الحالة الآنية العملياتية إلى الاستجابة الاستراتيجية ومن الجزئية الضيقة إلى الشمولية الواسعة.

وبشكل عام فإن مسألة المسؤولية الاجتماعية ودرجة تبنيها أو عدم تبنيها من قبل منظمات الأعمال يقوم في جوهره على ميل المنظمة للتركيز على الجانب الاقتصادي أو الجانب الاجتماعي بعناصرهما المختلفة والموضحة في الجدول أدناه:

جدول (2-1)

المسؤولية الاجتماعية والنموذج الاقتصادي والاجتماعي

النموذج الاقتصادي يركز على:		النموذج الاجتماعي يركز على :
الإنتاج . استغلال الموارد الطبيعية. قرارات داخلية قائمة على أساس أوضاع السوق. العائد الاقتصادي (الربح). مصلحة المنظمة أو المدير أو المالكين. دور قليل جداً للحكومة.	منطقة وسط بين النموذجين	نوعية الحياة . المحافظة على الموارد الطبيعية. قرارات قائمة على أساس أوضاع السوق مع رقابة متنوعة من المجتمع. الموازنة بين العائد الاقتصادي والعائد الاجتماعي. مصلحة المنظمة والمجتمع. دور فاعل للحكومة.

(Source: Pride, 2000, P49).

وبهذا فإننا نرصد المراحل التالية لتشكل إطاراً لتطور المفهوم عبر مراحل زمنية متعاقبة .

1. **الثورة الصناعية والإدارة العلمية :**

تمثل الثورة الصناعية حدثاً بارزاً في الحياة الإنسانية حيث بداية استخدام المخترعات العلمية في منظمات الأعمال التي كانت في حينها مركزة الجهود على تحسين أدائها الاقتصادي من منظور الاهتمام بالبيئة الداخلية للعمل ومحاولة جني أكبر كمية ممكنة من الأرباح ليعاد قسم منها في التوسع أو إنشاء مصانع جديدة. وفي هذه المرحلة كان هناك استغلال غير اعتيادي لجهود العاملين والموارد البشرية بشكل عام حيث تشغيل الأطفال والنساء وعموم العاملين لساعات طويلة في ظل ظروف عمل قاسية وأجور متدنية.

نستنتج من كلامنا هذا أن المستفيدين بالدرجة الأساس هم المالكون ولا اهتمام بالعاملين أو المجتمع، كذلك لم يكن هناك أي وعي بيئي لأن الثورة الصناعية كانت في بداياتها وأن وفرة المياه والمساحات الشاسعة والموارد الطبيعية غير المستغلة لم تثر انتباه المجتمع إلى خطورة التلوث والمشاكل البيئية الأخرى. وبدافع زيادة كفاءة استغلال الموارد وخصوصاً القوى العاملة اندفع البعض من رجال الأعمال والمالكين للمصانع لدراسة كيفية تحسين إنتاجية العاملين عن طريق دراسة الوقت والحركة وطريقة إنجاز العمل الأفضل مع التركيز على تحفيز العاملين بالوسائل المادية وذلك من خلال تحسين الأجور المدفوعة للعاملين ولكن مقابل جهد كبير يبذلونه لإعطاء إنتاج أكبر. وهنا نستطيع القول أن إدارات المنظمات قد وعت جانباً بسيطاً من المسؤولية الاجتماعية تجسد في تحسين أجور العاملين.

2. العلاقات الإنسانية وتجارب هوثورن:

إن تزايد استغلال العاملين وإصابات العمل الكثيرة والوفيات الناتجة عنه وكذلك تشغيل الأطفال والنساء في ظل الظروف المزرية قد ولد شعوراً لدى الكثير من المهتمين بشؤون الصناعة في ذلك الوقت بضرورة الاهتمام وإعادة النظر بظروف العمل. وقد كان ثمرة هذا الشعور هو التجارب الشهيرة التي أجريت في مصانع هوثورن والتي هي باختصار محاول لدراسة تأثير الاهتمام بالعاملين وبظروف العمل على الإنتاج والإنتاجية. إن هذا يمثل نقلة نوعية في تطور مفهوم المسؤولية الاجتماعية حيث بدأ الاهتمام بالمستفيد الأول والأقرب للمالكين وهم العاملون. لقد تبارت كثير من المنظمات الرائدة في ذلك الوقت في إجراء دراسات مشابهة وبدأت اهتماماً بالعناصر المادية للعمل من أجل توفير ظروف عمل مادية أفضل للعاملين لغرض زيادة الإنتاج وبذلك زيادة أرباح المالكين .

Cochran and Wood , 1984, P. 42-56)

3. مرحلة ظهور خطوط الإنتاج وتضخم حجم المنشآت :

إن التطورات التي أدخلها Henry Ford بابتكاره لخط الإنتاج والذي ترتب عليه إنتاج كميات كبيرة من السيارات أدى إلى تضخم حجم الشركات الصناعية وزيادة عدد العاملين فيها.

لقد استخدمت خطوط الإنتاج في بداية ظهورها عدداً كبيراً من الأحداث وصغار السن وذلك لسهولة أداء العمل، حيث يتخصص العامل بجزء بسيط جداً من العمل ولا يحتاج إلى تدريب طويل لكي يتقنه. إن هذا الأمر يعني عدم مراعاة للمسؤولية الاجتماعية للمنشأة الصناعية فضلاً عن بداية حصول تلوث في الجو نتيجة الأعداد الكثيرة من السيارات التي بدأت تجوب شوارع المدن خصوصاً وأن نوعية الوقود المستخدم كانت منخفضة الجودة والغازات المنبعثة من احتراقها تحمل الكثير من الملوثات للجو. كذلك لا ننسى بداية الاستنزاف الموسع للموارد الطبيعية كالغابات وغيرها.

4. تأثير الأفكار الاشتراكية :

تُعد الأفكار الاشتراكية والشيوعية من العلامات البارزة التي دفعت منشآت الأعمال في الغرب إلى تبني الكثير من عناصر المسؤولية الاجتماعية التي تخص المستفيدين باختلاف أنواعهم. فبالنسبة للعاملين وما يتعلق بظروف العمل والتقاعد والضمان الاجتماعي وإصابات العمل والاستقرار الوظيفي كانت من أبرز المطالب التي ينادي بها العاملون في الغرب وإن كان هناك بعضها اعتمدته بعض الشركات الأمريكية قبل ظهور الأفكار الاشتراكية والشيوعية، أن التطور الأهم في هذه المرحلة يتجلى في كون الأفكار الاشتراكية ما هي إلا تحدي للمشاريع الخاصة بضرورة تحمل مسؤولية تجاه أطراف أخرى بالإضافة إلى المالكين.

5. مرحلة الكساد الاقتصادي الكبير والنظرية الكينزية:

إن إهمال إدارات المنظمات الصناعية لبعض مسؤولياتها تجاه أطراف متعددة من المستفيدين جعلها في تضاد مع مصالح هؤلاء بحيث أن هدفها كان تسويق أكبر كمية من المنتجات دون الأخذ بنظر الاعتبار المستهلك ومصالحه المتعددة. إن حصول الكساد العالمي الكبير وانهيار الشركات الصناعية وتسريح آلاف العاملين الذين وجدوا أنفسهم فجأة بدون دخل يعيشون منه أدى إلى اضطرابات كثيرة نجم عنها دعوات مهمة لتدخل الدولة لحماية مصالح العاملين وإيجاد فرص عمل بديلة لهم. كذلك من العلامات البارزة هنا تظهر دعوة كينز ونظريته الشهيرة بوجوب تدخل الدولة بحد معقول لإعادة التوازن الاقتصادي. إن هذه الدعوات والكساد الكبير فضلاً عن تأثير الأفكار الاشتراكية التي بدأت تنتشر ويطلع عليها الناس بشكل واسع، كل هذا أدى إلى بناء أرضية صلبة للتوجهات الأولى لتأصيل أفكار وتحديد عناصر المسؤولية الاجتماعية (Davis, 1960, P.P. 70-76).

6. مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية والتوسع الصناعي:

تعد هذه المرحلة من المراحل الحاسمة في انطلاق مفهوم المسؤولية الاجتماعية بصورته الحديثة. فقد تخلصت كثير من الدول من الحكم الديكتاتوري والفاشي وسقطت الكثير من الأنظمة العسكرية واستبدلت بنظم ديموقراطية تؤمن بالمشاركة السياسية. لقد توسع مفهوم الديموقراطية الصناعية وتعزز دور النقابات وتعالت أصواتها بالمطالبة بتحسين ظروف العمل وسن القوانين التي تحمي العاملين وتعزز مشاركتهم في مجالس الإدارة خصوصاً وقد تعزز في هذه الفترة النظام الاشتراكي في الاتحاد السوفيتي وبدأت بعض الدول تسير وفق النهج الشيوعي. إن هذه الأحداث انعكست بشكل كبير على منظمات الأعمال في العالم كله، فالمشاركة، بالقرار وتحديد حد أدنى للأجور وإشراك العاملين بالإدارة ونظم التأمين الاجتماعي والصحي وقوانين معالجة حوادث العمل وظهور جمعيات حماية المستهلك في العالم الغربي كله نتاج التطورات المشار إليها سابقاً. إن هذا يفترض نقلة نوعية حقيقية في تبني المسؤولية الاجتماعية من قبل منشآت الأعمال وليس طرحاً نظرياً فقط.

7. **مرحلة المواجهات الواسعة بين الإدارة والنقابات :**

تتميز هذه المرحلة بتعاظم قوة النقابات وزيادة تأثيرها في قرارات المنظمات بشكل عام وكذلك تزايد عدد الإضرابات وتعرض كثير من الأعمال إلى خسائر كبيرة بسببها. إن تعزز المسار الديموقراطي والمكاسب التي حققها العاملون في مختلف الدول، فضلاً عن التطور في وسائل الاتصال التي أسهمت في توعية الناس في دول أخرى وساعدت في نشر سريع لأخبار المكتسبات التي تحققها النقابات العمالية في بعض الدول مثل بريطانيا وألمانيا أدى إلى تعميق الوعي بالمسؤولية الاجتماعية كما أن دعوات المطالبة بحماية البيئة ونشر الوعي البيئي وإدراك الناس للتلوث الحاصل جراء العمليات الصناعية اتسعت بشكل كبير. كذلك تعالت أصوات تطالب بتحسين نوعية الوقود لتخفيف التلوث الناجم عن احتراقه كذلك تميزت هذه المرحلة بكثرة القضايا المرفوعة أمام المحاكم لأسباب تتعلق

بجوانب مهمة من الانتهاكات المفترضة التي تحصل من قبل منظمات الأعمال تجاه المستفيدين سواءاً كانت بشكل عدم صلاحية المنتجات وعدم جودتها من وجهة نظر المستهلك أو بعض قضايا التسمم الغذائي أو إصابات العمل أو الانتهاكات البيئية المختلفة (Fredrick, 1975, P.P. 18-24).

8. مرحلة القوانين والمدونات الأخلاقية:

لقد تجسدت النداءات والاحتجاجات في المراحل السابقة بشكل قوانين ودساتير أخلاقية بدأت منشآت الأعمال بصياغتها وتبني بنودها وبدأت الأهداف الاجتماعية والاستعداد للالتزام بالقيم الأخلاقية بالظهور في شعارات منظمات الأعمال ورسالاتها بشكل صريح ولافت للنظر. ونجد أن المنظمات سواءً منها الصناعية أو ذات الإنتاج الخدمي قد بدأت بتوعية العاملين بالقواعد والضوابط السارية في المنشأة والمتعلقة بالاهتمام بالجوانب الاجتماعية والأخلاقية، وأهمها ما يتعلق بالمرأة العاملة وحمايتها من الأبتزاز الجنسي وغيرها من الانتهاكات. نشير هنا إلى حقلاً جديداً في المحاسبة قد ظهر هو محاسبة المسؤولية الاجتماعية وكثرت كذلك الدراسات التي تربط بين تبني المسؤولية الاجتماعية والأداء المالي للمنشآت وكذلك تطوير مقاييس للأداء الاجتماعي لمنظمات الأعمال (Stark, 1993, P. 46).

9. مرحلة جماعات الضغط:

برزت هذه الجماعات بشكلها الأولي في مراحل سابقة ولكنها أصبحت في الفترة الأخيرة قوة لا يستهان بها من حيث تأثيرها في قرارات منظمات الأعمال. تمثل جماعات الضغط مصالح شريحة واسعة من المستفيدين ومن أمثلتها جماعات حماية المستهلك، جماعات حماية البيئة والمحافظة عليها، جمعية أطباء بلا حدود، محامين بلا حدود، جماعات الدفاع عن حقوق المرأة، جمعيات الدفاع عن حقوق الطفل وجمعيات السلام الأخضر وغيرها. إن تأثير هذه الجماعات يتجلى في تحريكها لمشاعر الجمهور المساند لها وفرض خياراتها لكي تؤخذ بنظر الاعتبار من قبل المنظمات مباشرة أو بشكل ضغط على الحكومات ينعكس بالتالي على

المنظمات بشكل غير مباشر. أصبحت المسؤولية الاجتماعية في هذه المرحلة أك
نضوجاً كفكرة نظرية وأقوى حضوراً على أرض الواقع كممارسة بحكم تطو
معايير واضحة ومؤشرات قياس كمية تطلبها كثير من المنظمات الدولية خصوه
تلك التي تهتم بما يسمى بالتنمية المستدامة (Sustainable Development). وتجد
الإشارة إلى أن كليات ومعاهد إدارة الأعمال تضمّن برامجها مساقات إجبارية تتعا
بتدريس المسؤولية الاجتماعية وأخلاقيات الأعمال.

10. مرحلة اقتصاد المعرفة وعصر المعلوماتية :

تتسم هذه المرحلة بتغير طبيعة الاقتصاد وبروز ظواهر مثل العولم
والخصخصة وانتشار شبكات المعلومات وازدهار صناعة تكنولوجيا المعلوما
واتساع نمو قطاع الخدمات. إن هذه المظاهر تحمل في طياتها مخاوف حقيقي
وذلك لتزايد سطوة منظمات الأعمال العملاقة نتيجة لتخلي الحكومات عن دوره
التقليدي في تقديم كثير من الخدمات بسبب اتساع نطاق ظاهرة الخصخصة وم
حملته معها من تسريح للعاملين وتغير هيكل الاقتصاديات في دول العالم. وهنا
بد من الإشارة إلى أن صناعة المعلوماتية وشبكة الإنترنت قد ولدت قيماً جدي
وجرائم جديدة كذلك وأنواعاً من الانتهاكات والتجاوزات التي ترتبط بالطبيع
الرقمية للاقتصاد الجديد (Gratacap, 1997, P. 56)؛ (otina and Siurana, 2002,
.(P.2

كل هذا حث المنظمات باتجاه تطوير مبادراتها الاجتماعية خصوصاً و
انهيار بعض الشركات العملاقة في الاقتصاد الأمريكي مثل (انرون) قد كشف عـ
عدم التزام بالمسؤولية الاجتماعية وأخلاقيات الأعمال من حيث الإفصاح المحاسبـ
الصادق عن موقفها المالي وأصولها الحقيقية وعدم تضخيمها بهدف تعظيم قيم
السهم بشكل غير صحيح الأمر الذي ألحق أضراراً بالغة بالمالكين والمستهلكي
والمجتمع على حد سواء.

المعادلة حتى يكون الكيان الاقتصادي الوطني قادراً ومؤهلاً للمنافسة من منطلقات قانونية واقتصادية راسخة.

مفهوم الحوكمة

لقد خاض في مجال التعريف بمفهوم الحوكمة العديد من فقهاء القانون والاقتصاد بيد أن نسبة عالية من المختصين في مجال الشركات أجمعوا على شمولية التعريف الذي أورده باريكنسون Parkinson في كتابة Corporate Governance حوكمة الشركات عام 1994م.

تعريف باريكنسون:

الحوكمة هي الإجراء الإداري، الإشرافي والتنسيقي المعتمد والذي يعكس مصداقية إدارة الشركة في رعايتها لمصالح الشركاء.

يعد مصطلح الحوكمة هو الترجمة المختصرة التي راجت للمصطلح Corporate Governance، أما الترجمة العلمية لهذا المصطلح، والتي اتفق عليها، فهي: "أسلوب ممارسة سلطات الإدارة الرشيدة".

وقد تعددت التعريفات المقدمة لهذا المصطلح، بحيث يدل كل مصطلح عن وجهة النظر التي يتبناها مقدم هذا التعريف.

فتعرف مؤسسة التمويل الدولية IFC الحوكمة بأنها: "هي النظام الذي يتم من خلاله إدارة الشركات والتحكم في أعمالها".

كما تعرفها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD بأنها: "مجموعة من العلاقات فيما بين القائمين على إدارة الشركة ومجلس الإدارة وحملة الأسهم وغيرهم من المساهمين".

وهناك من يعرفها بأنها: "مجموع قواعد اللعبة" التي تستخدم لإدارة الشركة من الداخل، ولقيام مجلس الإدارة بالإشراف عليها لحماية المصالح والحقوق المالية للمساهمين. وبمعنى آخر، فإن الحوكمة تعني النظام، أي وجود نظم تحكم العلاقات بين الأطراف الأساسية التي تؤثر في الأداء، كما تشمل مقومات تقوية المؤسسة على المدى البعيد وتحديد المسئول والمسئولية.

وقد ظهرت الحاجة إلى الحوكمة في العديد من الاقتصاديات المتقدمة والناشئة خلال العقود القليلة الماضية، خاصة في أعقاب الانهيارات الاقتصادية والأزمات المالية التي شهدتها عدد من دول شرق آسيا وأمريكا اللاتينية وروسيا في عقد التسعينات من القرن العشرين، وكذلك ما شهده الاقتصاد الأمريكي مؤخرا من انهيارات مالية ومحاسبية خلال عام 2002.وتزايدت أهمية الحوكمة نتيجة لاتجاه كثير من دول العالم إلى التحول إلى النظم الاقتصادية الرأسمالية التي يعتمد فيها بدرجة كبيرة على الشركات الخاصة لتحقيق معدلات مرتفعة ومتواصلة من النمو الاقتصادي.وقد أدى اتساع حجم تلك المشروعات إلى انفصال الملكية عن الإدارة، وشرعت تلك المشروعات في البحث عن مصادر للتمويل أقل تكلفة من المصادر المصرفية، فاتجهت إلى أسواق المال.وساعد على ذلك ما شهده العالم من تحرير للأسواق المالية، فتزايدت انتقالات رؤوس الأموال عبر الحدود بشكل غير مسبوق، ودفع اتساع حجم الشركات وانفصال الملكية عن الإدارة إلى ضعف آليات الرقابة على تصرفات المديرين، وإلى وقوع كثير من الشركات في أزمات مالية.ومن أبرزها دول جنوب شرق آسيا في أواخر التسعينات، ثم توالت بعد ذلك الأزمات، ولعل من أبرزها أزمة شركتي أنرون وورلد كوم في الولايات المتحدة في عام 2001.وقد دفع ذلك العالم للاهتمام بالحوكمة.

وعلى ذلك، تهدف قواعد وضوابط الحوكمة إلى تحقيق الشفافية والعدالة، ومنح حق مساءلة إدارة الشركة، وبالتالي تحقيق الحماية للمساهمين وحملة الوثائق جميعا، مع مراعاة مصالح العمل والعمال، والحد من استغلال السلطة في غير المصلحة العامة، بما يؤدي إلى تنمية الاستثمار وتشجيع تدفقه، وتنمية المدخرات، وتعظيم الربحية، وإتاحة فرص عمل جديدة.كما أن هذه القواعد تؤكد على أهمية الالتزام بأحكام القانون، والعمل على ضمان مراجعة الأداء المالي، ووجود هياكل إدارية تمكن من محاسبة الإدارة أمام المساهمين، مع تكوين لجنة مراجعة من غير أعضاء مجلس الإدارة التنفيذية تكون لها مهام واختصاصات وصلاحيات عديدة لتحقيق رقابة مستقلة على التنفيذ.

اما الاليه المناسبه لحوكمة الشركات كما يلي:

1. إيجاد آلية فاعلة لتوفير القدر المناسب من الثقافة لدى المساهمين لمعرفة حقوقهم وواجباتهم من خلال عقود تأسيس الأنظمة الأساسية للشركة.
2. توفير اللوائح الخاصة بإلزام الشركات لمزيد من الشفافية والإفصاح عن كل المعلومات التي تتعلق بالشركة.
3. خلق الانسجام والتوافق بين مجموعة اللوائح والأنظمة المستحدثة والتي صدرت لمعالجة متطلبات التطورات الاقتصادية الحالية.
4. استنباط وسائل لمكافحة الأساليب الملتوية التي تلجأ لها بعض إدارات الشركات
5. تزويد مجالس إدارات الشركات بالكوادر المتخصصة في كافة المجالات للاستفسار منهم في رئاسة لجان المجلس، ذات الطبيعة الرقابية على أعمال الإدارة التنفيذية
6. هنالك العديد من الأنظمة التي تتعارض وتتداخل الصلاحيات مع أنظمة أخرى تابعة لسلطات حكومية داخل الجهاز الحكومي، لذا نرى أن يكون هنالك نوع ارتباط بين تلك الجهات وذلك بتوحيد اللغة المشتركة بين تلك الجهات، من إيجاد الضمانات الكافية للالتزام باحترام الأنظمة ذات العلاقة.

9- 8 برنامج مشترك بين مركز المشروعات الدولية الخاصة (CIPE) ومبادرة شراكة الشرق الأوسط (MEPI) لتعزيز حوكمة الشركات في العالم العربي

خلال شهر كانون الأول/ ديسمبر من عام 2003 أطلق مركز المشروعات الدولية الخاصة (CIPE) بالتعاون مع مبادرة شراكة الشرق الأوسط (MEPI) مشروعاً إقليمي مدته عامين يهدف إلى تحديث قطاع الأعمال والاقتصاد، مع التركيز على قضية حوكمة

الشركات بصفتها نقطة المحور في تنمية القطاع الخاص والإصلاح المؤسسي. ومركز المشروعات الدولية الخاصة (CIPE) هو جزء من غرفة التجارة الأمريكية والمؤسسة الرئيسية التي تعمل تحت مظلة الوقفية الوطنية للديمقراطية (NED).

يعمل المركز على دفع عجلة برامج الإصلاح في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا عن طريق تشجيع المبادرات المحلية في مجال حوكمة الشركات، ودعم حلول محليا للتصدي للتحديات التي يواجهها القطاع الخاص في العالم العربي. وعلى هذا، فإن تبني الدول لمبادئ حوكمة الشركات الجيدة يمكنها من التصدي للفساد وسوء الإدارة والعمل على تعزيز الشفافية في الحياة الاقتصادية ومواجهة التيارات المقاومة للإصلاح.

وقد أنشأ المركز شبكة واسعة من المبادرين بالإصلاح في مجال حوكمة الشركات لنشر الوعي على المستوى الإقليمي بين أصحاب المشروعات، والبرلمانيين، ورجال الصحافة، وصانعي القرار. ويهدف المركز من هذا المشروع إلى تحديات الحوكمة التي يواجهها القطاعين العام والخاص، والحد من الفساد، ودفع المنطقة نحو اقتصاد سوق حر وديمقراطي.

أوجه نشاط البرنامج

أولا: المؤتمرات الوطنية عن حوكمة الشركات

سيقوم شركاء المركز من القطاع الخاص في المنطقة باستضافة عدد من المؤتمرات حول حوكمة الشركات في كل من لبنان، والمغرب، والأردن، ومصر، والبحرين. وتهدف هذه المؤتمرات إلى تثقيف القطاع الخاص في كل دولة من دول الإقليم حول تأثير الحوكمة على مؤسساتهم، كما تعمل على جمع القطاعين العام والخاص في حوار مشترك حول الإصلاح.

وبتوجيه من مؤسسات وجمعيات القطاع الخاص المحلية، تستضيف هذه المؤتمرات خبراء عالميين وشخصيات قيادية حكومية وتجارية للتحدث إلى المشاركين. وتتناول المناقشات عددا من القضايا ومنها دور القطاع المصرفي، والمحاسبة والتدقيق، والإطار التشريعي والتنظيمي لحوكمة الشركات والدروس المستفادة من التجارب والخبرات العالمية في هذا المجال.